**ثانيا. المداخل النظرية المركزة على شروط التحول الديمقراطي.**

**1. المدخـــــــــل التحديثــــــــــي.**

 يؤكد المدخل التحديثي على جملة من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي، ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية.

 نعني بالتحديث: استجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية كالتجهيزات التكنولوجية والمعدات الالية والمنظمات ذات المسميات الحديثة وسلع الاستهلاك والرفاهية.

 ترجع الأصول التاريخية لهذا المدخل الى "ادم سميث" فهو أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال كتابه : "ثروة الأمم"، لتأكيده على الليبرالية السياسية كشرط للأداء الفعال للسوق، الذي يعتبره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فبالنسبة لادم سميث، الحكومة التي لا تحكم قبصتها على الحكم هي التي تتيح مجالا أكبر للحرية الفردية والمنافسة.

 قضية الارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي سيمور مارتن ليبست وقدم ليبست أطروحته لأول مرة سنة 1959 في مقالة تحت عنوان:" بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية". ولتأكيد أطروحته نشر في سنة 1960 كتابه: "الرجل السياسيPolitical man "، وحسب ليبست فان الديمقراطية ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

 ولإثبات هذه العلاقة قام بدراسة شملت البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا حيث صنفها الى:

* ديمقراطيات مستقرة.
* ديمقراطيات غير مستقرة.
* دكتاتوريات.

 وصنف بلدان أمريكا اللاتينية الى ديمقراطيات ودكتاتوريات مستقرة وغير مستقرة، وقارن هذه البلدان من خلال مؤشر الثروة والحضرية وكذا درجة التصنيع والتعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتوصل الى أن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع بمستوى تنمية اقتصادية واجتماعية عالية.

 وقد قامت دراسات عديدة للتأكد من أطروحة ليبست الأصلية ومنها دراسة قام بها "بولين وجاكمان Bollen and Jakman" فقد توصلا من خلال تحليلي احصائي لمجموعة من العوامل التي تمثل المحددات الأساسية للديمقراطية، الى أن المحدد الاقتصادي أكثر أهمية من المتغيرات الاخرى مجتمعة.

**2. مدخل الثقـــــــافــة السيــــــــاسيــــــة.**

* **نشأة مدخل الثقافة السياسية**

 يعد مفهوم الثقافة السياسية ومعه مفهوم التنشئة السياسية من أهم مفاهيم دراسة النظم السياسة المقارنة. وترجع أهمية هذا المدخل من خلال ادراك أن مجموعة الرموز السياسية والثقافية المشكلة لنظام معتقدات الأفراد والجماعات تعتبر أساس شرعية النظام. ويقصد بالتنشئة السياسية تلك العملية التي يتم عن طريقها اكتساب المعرفة السياسية وعادات التفكير والسلوك التي تشكل رموز ومعتقدات الثقافة السياسية.

 يرجع استخدام هذا المدخل الى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات حيث أدرك علماء السياسة أن الأطر التخليلية البنائية أو الهيكلية لا تمكن وحدها من تقديم رؤية شمولية للنظم السياسية، فدعوا الى ضرورة أخذ البيئة الثقافية بعين الاعتبار عند دراسة الحكم والسياسة في أي مجتمع متأثرين في ذلك بمفاهيم وتصورات ورؤى وتصورات علم النفس الاجتماعي.

 ومن العوامل التي ساعدت على انتشار هذا المدخل التطورات التقنية المتعلقة بتقدم أدوات البحث وجمع البيانات، خاصة تطوير أساليب المسح الاجتماعي واستبيانات الرأي العام. كذا تطوير وسائل وطرق المقابلة وطرق التحليل والاستنتاج الاخصائي.

* **التعريف بمفهوم الثقافة السياسية**

 لقد كان العالم السياسي الأمريكي "**ألوند"** أول من استخدم مصطلح الثقافة السياسية في مقالة كتبها سنة 1956 ويعرفها **"ألموند"** أنها: " مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي".

 ويرى **"لوسيان باي"** أن الثقافة السياسية هي: " مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي".

 أما "**سيدني فيربا"** فيذهب في تعريفه للثقافة السياسية أنها: " المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث التصرف السياسي في اطاره".

 ويذهب **"اريك روي"** الى اعتبار الثقافة السياسية أنها: " نمط القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية الفردية".

 يذهب **"ألموند**" الى اعتبار أن الثقافة السياسية تتكون من أربعة أبعاد:

1. أنها تتكون من مجموعة التوجهات الذاتية تجاه العملية السياسية بين أفراد المجتمع ككل أو بين مجموعة فرعية داخل المجتمع.
2. أنها تتكون من ادراكات وأحاسيس أو مشاعر وتقييمات، فهي تشمل معلومات ومعارف ومعتقدات حول الواقع السياسي، ومشاعر وأحاسيس تجاه العملية السياسية، والتزامات بقيم سياسية معينة.
3. محتوى الثقافة السياسية متضمن في عملية التنشئة السياسية الي تتم خلال مرحلة الطفولة ومن خلال المؤسسة التعليمية والتعرض لوسائل الاعلام والخبرة العملية في الحياة الاجتماعية والسياسية.
4. تؤثر الثقافة السياسية على البنية الحكومية والسياسية وأدائها واللتان تحملان علاقات متبادلة بينهما.

 اجمالا يمكن القول أن مفهوم الثقافة السياسية يتحدد من خلال العناصر التالية:

* يتحدد جوهر الثقافة السياسية في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع، وهي بهذا تعبير عن عناصر غير مادية أو معنوية.
* الثقافة السياسية فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع.
* يعتبر النظام الثقافي في المنظور الماركسي أحد عناصر البنيان الفوقي الذي يشكله البنيان السفلي (قوى وعلاقات الانتاج) وهكذا فالثقافة السياسية هي نتاج الواقع الاقتصادي وفي هذا الاطار يذهب المفكر الماركسي "**جرامشي"** صاحب فكرة ونظرية الهيمنة الى اعتبار أن الثقافة السياسية هي: " البنية الفوقية الايديولوجية للمجتمع، ويتم خلقها وتعزيزها عن طريق الهيمنة الطبقية وتعمل التنشئة السياسية على استمراريتها وديمومتها".
* لا تعرف الثقافة السياسية لأي مجتمع ثباتا ولكنها تتعرض للتغير والتبدل، ويتوقف هذا التغير على مدى التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
* الثقافة السياسية المنتشرة في المجتمع ليست متماثلة، ويرجع ذلك لاختلاف مجموعة من العوامل كالأصل العنصري والديانة ومحل الاقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية.
* **قياس توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي.**

 يرى "**ألموند**" و**"فيربا"** أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد هي:

* الادراك، ويعني مدى معرفة الأفراد بنظامهم السياسي والبنى التي يحتويها والأدوار السياسية في جانبي المدخلات والمخرجات.
* المشاعر، وتعني الأحاسيس التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي والسلطات والسياسات العامة.
* التقييم، ويعني الأحكام والآراء التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي وتقييمهم لأدائه.

أما تحديد وقياس الثقافة السياسية لأي مجتمع فيتم من خلال مدى ادراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة جوانب أساسية من الحياة السياسية هي:

* **النظام ككل**، ويشمل الموقع والتاريخ والشكل الدستوري والمساحة...الخ
* **المدخلات** وهي التعبير وتقديم المطالب المختلفة الى السلطات السياسية لتحويلها الى سياسات عامة وقرارات ملزمة.
* **المخرجات** وهي القرارات والسياسات التي يصدرها النظام السياسي.
* دور الذات ويشمل مدى ادراك الفرد لدوره في الحياة السياسية من خلال معرفته لكيفية المشاركة السياسية والمعايير التي يستخدمها لتكوين آرائه حول النظام السياسي.
* **أنواع الثقافة السياسية.**

 قدم **"ألموند"** و**"فيربا"** تصنيفا لأنواع الثقافات السياسية وهي كالتالي:

1. **الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية:** توجد هذه الثقافة في المجتمعات التقليدية، وتتميز بعدم وجود أدوار ووظائف سياسية للفرد، وتكون للفرد معلومات ومدارك ضيقة للمجتمع، أما ادراكه ووعيه بنظامه السياسي فهو محدود وغير واضح.
2. **الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية:** وهي عبارة عن وجود ثقافة الخضوع للقرارات التي تتخذها السلطات ويعتبرها أفراد المجتمع الزامية ولا يمكن تحديها، نظرا لاقتناع الفرد بعدم قدرته على التأثير على النظام السياسي وأنه مجرد تابع أو رعية.
3. **الثقافة السياسية المشاركة:** هي ثقافة يتميز الفرد فيها بمعرفته لواجباته وحقوقه ولديه ثقة بكفاءاته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية، ويعتبر دوره ايجابيا وفعالا في العملية السياسية. وشعور الفرد وتقييمه للنظام السياسي يتراوح بين القبول الكامل والرفض التام.